

تحففة

«تجارة» نشآت وتوسعت في غياب القانون

لبنان «جهورية الكسبرسات»

من الصعب ان ترسي في فترة قياسية. النظام في امكة اعتاد اناؤها عدم سؤالهم عن المخالفات التي يرتكبونها. صحيح ان وزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن «سأدت» السلطات المحلية. اخيراً باصدارها تعميماً ملزماً بيزم «المخالفات من الطرقات العامة والشوارع». لكن. من الجهة المقابلة. ثمة امر واقع نشأ على غفلة من القانون. وبفض. بكم المخالفات الحاصلة. عن قدرة القامعين



كلمة نزع مخالفة قامت مكانها اخرن. وهذا ما صار يعرضه المخالفون وقامو المخالفات جيدا (مريم الموسوي)

راجانا حمية

الاربعا الماضي. في حملة نزع المخالفات على الطرقات التي قامت بها بلديتا بيروت والغبيري. اُكتشف سكان أحد الاحياء أن هناك طريقاً «باته وأبيه» يجنبه اللف والمدوران للوصول إلى حيم. كان مقفلاً بحكم «الامر الواقع» لـ«كيبسك» لبيع القهوة اختر صاحبها إقامته وسط الطريق. هذا نموذج لطرقا كثيرة ألقها «الامر الواقع» تدريجاً. من صار لبنان «جمهورية أكسبرسات» وصر الد«كسبريس» ظاهرة لا يكاد يخلو شارع أو طريق. سواء كان فرعياً أو رئيسياً. من واحد أو أكثر منها. حتى بات يصعب إحصاء أعدادها بعدما استحاللت وسيلة عيش الفقراء الذين «يسهرون» على تنفيذها.

لا عدد تقريبياً لـ«أكسبرسات» في بيروت الكبرى وضواحيها. تاهيك عن بقية المدن والبلدات والقرى والساكر. فقدت تعديبات القرن الماضي. بدأت هذه الأخيرة تجد مكاناً لها في الشوارع

فكلما نزعت مخالفة. قامت مكانها أخرى. هذا ما صار يعرفه المخالفون وقامعو المخالفات جيداً. ولذلك اسباب كثيرة. على رأسها «الفوضى القانونية». على ما يقول محافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاي. ففي وقت يفرض فيه القانون ضرورة حيازة ترخيص لإقامة أي منشأة لغرض تجاري. مهما كان حجمها. قامت الد«كيبوسكات». بأذونات «مفرطعة» ممن «يمونون» على الجهات المسؤولة عن إعطاء التراخيص (البلدية داخلياً ووزارة الأشغال العامة للطرق الرئيسية). أو يد«اللطلجة». في الشق الأول. يتحدث مكاي عن أذونات صدرت عن البلديات. وأخرى عن وزارة الداخلية والبلديات وثالثة عن المحافظين. ورابعة - شفوية - من قوى أمينة أو رئيس بلدية أو محافظ أو... وهذه أزمة شائعة. أما في الشق الثاني. فالبلجة «تتقت وجود» على ما يقول رئيس بلدية برج البراجنة عاطف منصور. تحت ذلك العنوان. يمكن الحديث عن «مدعومين من أحزاب وعشائر ومسؤولين أمنيين». وهذا

تقرير

زيادة تصريف القرعون ل«حماية السدّ» علوية: لردع الملوئين لا حصر التلوث في البقاع

هادي احمدا

في الفيديو الذي نشرته المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. على صفحتها في «فايسبوك» قبل يومين. يتناقض نداء صوت فيروز وهي تغني «حكيلى عن بلدي» مع المياه التي كانت «تحدّق» خارجة من الفتحات الموجودة في أسفل بحيرة القرعون. عندما أعلنت المصلحة. قبل أسبوع. أن بلوغ منسوب مياه البحيرة أعلى مستوياتها يحتم خروج المياه الفائضة من مفيض البحيرة إلى مجرى النهر. طمأنت المنقذين بان المياه السطحية أقل تلوئاً من مياه القعر الملوثة بنسب عالية. مؤكدة في الوقت نفسه أن «ما من حل آخر. فالحبيرة مثل «الكتابية». عندما تصب فيها المياه فوق سمعتها لا بد أن تفيض». بحسب المدير العام للمصلحة سامي علوية.

الجديد الذي أعاد القرعون إلى دائرة الجد هو القرار الجديد للمصلحة بفتح «السكورة» الموجودة أسفل البحيرة لمدة 48 ساعة لإيجاد توازن بين كمية المياه الخارجة من البحيرة وتلك الداخلة بسبب المتساقطات

تقرير

محطة التكرير في الهرمل: الثالثة غير ثابتة؟

راقم حمية

على أهميتها. باتت مشاريع محطات تكرير الصرف الصحي هاجساً يؤرق المزارعين والاهالي ويبيئ للبيئة ويضر صحتي المحيطين بمواقع إنشائها. بفاقم خوف هؤلاء قشل معظم محطات التكرير في أكثر من منطقة وتحؤها إلى مصدر للتلوث. مشروع محطة التكرير في الهرمل اصطلح. للمرة الثالثة. برفض الأهالي إنشاؤها على العقار 3007. بعدما أدت اعتراضات شعبية سابقاً إلى منع إقامتها في موقعين آخرين. وتمكن المعارضون. الجمعة الفائت. من الحصول على قرار «ذي صفة عاجلة» من محافظ بعقمة 30 مليون دولار. وأبلغ خضّر قائمقامية الهرمل «الإرعان لاتحاد بلديات الهرمل بوقف العمل

لغت إلى أن «الروائح الكريهة التي انتشرت لدى فتح السكورة تشير إلى أن المياه ملوثة ولا تصلح لا للشرب أو لري ولا حتى المسباحة». مشيراً إلى أنه «كان يجب التأكد من نوعية المياه في القعر لبيني على الشيء مقتضاه». فيما اعتبر الباحث في علوم المياه الجوفية سمير زعاطيطي أن «قرار إخراج المياه صحبح لأن البحيرة أصبحت منسوبها الأقصى ودخلت المياه إلى بعض القرى المجاورة». محذراً في الوقت نفسه من أن «الخطورة تكمن في دخول المياه الملوثة إلى المخزون المائي الجوفي في الجنوب». علوية. في المقابل. طمأن إلى أنه «في ظل تحويل جزء من المياه الخارجة من البحيرة مع مياه عين الزرقا نحو معمل آتان لتوليد الطاقة الكهرومائية لكي تعمل بمطابقها القصوى. وفي ظل تحويل المياه من مأخذ عبد العال نحو معمل عبد العال الذي عاد إلى العمل بعد توقف 40 يوماً بسبب



وتشدد على أن المصلحة «مسؤولة عن النهر من المنبع إلى المصب». ولا يمكننا خلق خطوط تماسيم بين الحوضين الأعلى والأدنى. ولا التعامل مع بحيرة القرعون كمحطة تكرير». أما «أن تعي الدولة خطورة التلوث التي يشمل البقاع والجنوب وبيروت. لردع الملوئين ووقف الصرف الصناعي والصحي في النهر وإزالة مخيمات النازحين عن ضفافه. هذا نحل مشكلة التلوث. وليس بحسب المياه خلف السد. والأولوية يجب أن تبدأ من البقاع والحوض الأعلى».

يبعد عن الموقع أكثر من 400 متر». رئيس اتحاد بلديات الهرمل نصري المشروع. ويتواصل مع المحافظ خضّر وجه قراره بوقف العمل في المشروع إلى الجهة الخطأ. إذ كان المعرض للمنطقة. ولتصويب بعض الإنماء والإعمار. والشركة المتعجدة «معلوفة»). ولغت إلى أن الاتحاد «اقتصر دوره في المشروع على اختيار موقع المشروع وشراؤه وتسليمه لمجلس الإنماء والإعمار». وأشار إلى أن المحافظ استند في قراره إلى «راي مندوبية وزارة الصحة العامة في الهرمل التي رفعت تقريراً للمحافظ بناء على طلب بعض الأشخاص غير المتنفذين من مشروع المحطة. قالت فيه إن مشروع بضرر بالجياه الجوفية. علماً أنها لم تطلع على الأمر من سائر الأطراف. كما أن وزارة الصحة غير معنئة بالترخيص والكشف والمراقبة إلا بعد بدء العمل بالمحطة.

المحطة على موقع المحطة المزمع إنشاؤها في منطقة حبريا - صهر السبت في الهرمل. وبعد الإطلاع على خريطة من مهندس محلّف تبين أن المحطة لا تبعد عن نهر العاصي أكثر من 877 متراً. وأن المسافة الفاصلة بين المحطة وبحيرة حبريا لا تزيد عن 408 أمتار. فضلاً عن وجود أراض خاصة فيها أبار مياه قريبة. كما أن هناك منزلاً لا

تنفيذ اشغال فيه. انخفضت كمية المياه التي يستعمل طريقها نحو مجرى النهر. وهي لن تتأثر بشكل مهم مع فتح السكورة بمقدار فقط 10 متر مكعب/ ثانية». ولغت إلى أن «السكورة على ارتفاع ثلاثة أمتار من قعر البحيرة بما يحول دون خروج الترسبات الملوثة أسفلها». مؤكداً أنه «لا يمكن انكار وجود التلوث ولا الجزم بوجوده ولا بنسبه. هذا الامر يوجب اخذ العينات دورياً مع تغير كميات المياه الوافدة ونوعيتها». مشيراً إلى انه سيتم الإعلان عن نتائج الفحوصات المخبرية غدًا كحد أقصى

وتشدد على أن المصلحة «مسؤولة عن النهر من المنبع إلى المصب». ولا يمكننا خلق خطوط تماسيم بين الحوضين الأعلى والأدنى. ولا التعامل مع بحيرة القرعون كمحطة تكرير». أما «أن تعي الدولة خطورة التلوث التي يشمل البقاع والجنوب وبيروت. لردع الملوئين ووقف الصرف الصناعي والصحي في النهر وإزالة مخيمات النازحين عن ضفافه. هذا نحل مشكلة التلوث. وليس بحسب المياه خلف السد. والأولوية يجب أن تبدأ من البقاع والحوض الأعلى».



من اعتصام جنسيتي حقا في االسوي طحطم

«الجنسية انتهاء وحق لكل النساء»

تحت شعار «الجنسية انتماء وحق لكل النساء». لبت عشرات النساء. دعوة حملة «جنسيتي حق لي ولاسرتي». أمس. إلى اعتصام في ساحة رياض الصلح للمطالبة بإقرار قانون جنسية عادل يساوي بين المواطنين والمواطنات. هؤلاء النسوة اعتدن الاعتصام عشية كل عيد أم. للتذكير بالغين اللاحق بالأم اللبنانية المحرومة من حقها في منح جنسيتها لأولادها. المتحدثة باسم الحملة كريمة شبارو قالت لـ«الأخبار» إن الحملة قررت الاعتصام هذا العام في وقت مبكر. لمطالبة مجلس النواب الشغول حالياً بإقرار القوانين المالية وغيرها بإقرار قانون يعيد للمرأة اللبنانية اعتبارها ويرد لها مواطنيتها المنقوصة». مشيرة إلى أن

الحملة تعهدت عدم النزول في يوم المرأة أو في عيد الأم كي لا تكرر فكرة إحياء المطالب في المناسبات فقط. وكى لا تتحول المطالبات إلى فولكلور. ولم تُسجل أي مشاركة لسياسيين في الاعتصام. خلافاً للاعتصامات التي سبقت الانتخابات النيابية الأخيرة «حيث تلقينا وعوداً من عدد من النواب الذين زعموا حمل قضيتنا ولم نر منهم حتى الآن حقها في منح جنسيتها لهموس». على حدّ تعبير شبارو. لافتة إلى النائب في كتلة اللقاء الديموقراطي هادي أبو قسبل الذي تبنى مشروع القانون المعدّ من قبل الحملة الذي يساوي بين الرجل اللبناني والمرأة اللبنانية.

(الأخبار)